

# ميدل إيست آي: ديفيد كامبيرون وقع في فخ الملف الإسرائيلي بشأن الأونروا

الأربعاء 7 فبراير 2024 07:16 م

أشار موقع "ميدل إيست آي" إلى ميل رؤساء وزراء بريطانيا إلى خوض حروب في الشرق الأوسط، قائلاً إنه "قبل عقدين من الزمن، أمر رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بغزو العراق استناداً إلى "ملفه المراوغ" سيئ السمعة، والذي أكد كذباً أن "صدام حسين" كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل".

وأضاف في تحليل كتبه "بيتر أوبرون": "واليوم، يبدو من الممكن أن يكون وزير الخارجية البريطاني "ديفيد كامبيرون" قد أمر بتعليق مساعدات المانحين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المساعدة لنحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني، على أساس ما يبدو أنه قد يكون ملقاً مراوفاً آخر".

ووفقاً لتقرير بثته القناة الرابعة في التلفزيون في 5 فبراير، اتخذت بريطانيا، إلى جانب دول مانحة أخرى، قرارها بناءً على "وثيقة إسرائيلية سرية" تؤكد أن "أكثر من 10 من موظفي الأونروا شاركوا في أحداث 7 أكتوبر".

وقال تقرير القناة الرابعة، إن الوثيقة الإسرائيلية لم تقدم "أي دليل" لدعم ادعائها بأن موظفي الأونروا متورطون في هجوم 7 أكتوبر، باستثناء تفاصيل تحديد هوية الموظفين المزعومين.

وهذا يثير سؤالاً هاماً: لماذا مضى المانحون قدماً وقطعوا الأموال الإنسانية المطلوبة بشدة على أساس مزاعم غير مثبتة وغير مؤكدة؟

وقال "كريس جانيس"، المتحدث السابق باسم الأونروا للقناة الرابعة، إن قرار تعليق المساعدات كان بمثابة انتهاك لاتفاقية الإبادة الجماعية لأنه "سيدمر حياة 1.3 مليون شخص يعتمدون على خطوط الغذاء التابعة للأونروا".

وتساءل الموقع هل اعتمد البريطانيون على كلمة الإسرائيليين بكل بساطة؟ أم أنهم أجروا تحقيقهم الخاص قبل تعليق التمويل؟

تشير الدلائل إلى أن الحكومة البريطانية اتخذت قراراً من شأنه أن يؤثر على حياة الفلسطينيين الذين يتضورون جوعاً بناءً على مزاعم ليس لديهم طريقة للحكم على صحتها.

ومن المؤكد أن إسرائيل قدمت ادعاءات مهمة تتطلب التحقيق لا شك في ذلك.

ولكن "ميدل إيست آي" رأى أنه كان بوسعها أن ينظر إلى أن يتم نشر التقرير المؤقت للمراجعة المستقلة للأونروا، والتي تجريها حالياً وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة "كاثرين كولونا" بمساعدة معهد "راؤول والنبرج" في السويد، في الشهر المقبل أو كان بإمكانهم أن يحكموا بأنفسهم.

وفي ظل الوضع الراهن، يبدو كما لو أن "كامبيرون" قفز إلى دائرة الاهتمام فقط استناداً إلى ادعاءات حكومة كانت لها منذ فترة طويلة مصلحة قوية في تشويه سمعة الأونروا.

وكما أفاد التلفزيون الإسرائيلي، استناداً إلى "تقرير سري رفيع المستوى لوزارة الخارجية"، فإن إسرائيل تخطط لإخراج الأونروا من قطاع غزة.

تتضمن الخطة ثلاث مراحل: نشر تقرير يزعم تعاون الأونروا مع حماس، يليه الترويج للمنظمات البديلة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وأخيراً، إخراج الأونروا من غزة تماماً.

وبحسب المصادر فإن التقرير السري سيناقش قريباً في مجلس الوزراء الإسرائيلي.

ونظراً لوجود هذه الأجندة الإسرائيلية الواضحة عندما يتعلق الأمر بالأونروا، فمن المعير أن تتقبل الدول المانحة مثل بريطانيا المطالبات الإسرائيلية دون انتقاد. وأن تتصرف وفقاً للمطالب الإسرائيلية بهذه السرعة.

وقال مصدر مطلع لموقع "ميدل إيست آي" أن "كامبيرون" علق الأموال المقدمة للأونروا "فقط على أساس معلومات متاحة للعامة".

## ضغوط إسرائيلية كبيرة

ولكي نكون منصفين، فإن هناك أسئلة جديّة تحيط أيضاً برئيس الأونروا "فيليب لازاريني". وعندما قدمت المطالبات الإسرائيلية، رد بطرد الموظفين الذين قدمت ضدّهم المطالبات.

وكان من الحكمة أن يتم إيقاف موظفي الأونروا عن العمل، وإخضاعهم للتحقيق وإثبات الحقائق.

من السهل تخمين سبب تصرفه بهذه الطريقة: تعرضت منظمة "لازاريني" لضغوط هائلة من إسرائيل، وربما أراد التعبير عن صدمته ورعبه من هذه المزاعم

ومع ذلك، فإن فشله في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة كان له تأثير عكسي لأنه أعطى مصداقية للادعاءات الإسرائيلية

وألمح "ميدل إيست آي" إلى أن الأمر ليس كما لو أن إسرائيل تستحق أن يتم تصديقها بشكل تلقائي. لقد تم ضبط الجيش الإسرائيلي مرارًا وتكرارًا وهو يدلي بتصريحات كاذبة وملفقة حول الأحداث في غزة وأماكن أخرى. وهذا يعني أن كل مطالبة صادرة عن إسرائيل يجب أن يتم التعامل معها بعين الشك

وحتى الآن، تتعامل بريطانيا مع كل ما تقوله إسرائيل على أنه قريب من الحقيقة المطلقة. دعونا نقارن رد الحكومة البريطانية على حكم محكمة العدل الدولية بردها على ادعاء إسرائيل بشأن الأونروا و7 أكتوبر

أصدرت محكمة العدل الدولية وثيقة قائمة على الأدلة لدعم حكمها بأن هناك حالة ترتكب فيها إسرائيل إبادة جماعية في غزة

ومع ذلك، أهان رئيس الوزراء البريطاني "ريشي سوناك" و"كاميرون" المحكمة حتى قبل أن تصل إلى حكمها، واستمرا في القيام بذلك منذ ذلك الحين

وعلى النقيض من ذلك، استجابت بريطانيا فوراً للادعاءات المتعلقة بالأونروا التي قدمتها إسرائيل وعلقت التمويل للوكالة الوحيدة القادرة على تقديم المساعدات في مواجهة الكارثة الإنسانية

وختم الموقع: "لقد كان كاميرون نائبًا شائبًا ساذجًا عندما صوت لصالح غزو العراق استنادًا إلى ملف "بليز" المراوغ قبل 21 عامًا. والآن قام بقطع المساعدات عن الأونروا بناء على ما يبدو وكأنه ملف مراوغ آخر

<https://www.middleeasteye.net/opinion/defunding-unrwa-britain-cameron-falls-israel-dodgy-dossier-again>